الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 22 أكتوبر 2025.
- **جدول الأعمال:** مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الى جانب عدد من المسائل المتصلة باختصاصات اللجنة.

- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 05
  - **المعتذرون:** 02
  - **الغائبون:** 03
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** 06

- **افتتاح الجلسة:** 10.15 دق **رفع الجلسة:** 12.20 دق

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاربعاء 22 أكتوبر 2025 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، الى جانب التطرق لعدد من المسائل المتصلة باختصاصاتها.

في بداية الجلسة، تم التطرق الى منهجية عمل اللجنة في اطار مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وذلك إثر استكمال سلسلة جلسات الاستماع الى مختلف الأطراف ذات الصلة حيث تمّ الاطلاع على جدول تفصيلي لجملة الملاحظات والمقترحات

التي تم تقديمها في إطار تعميق النظر في مقترح القانون موضوع الدراسة على غرار وزارات التجارة وتنمية الصادرات وتكنولوجيات الاتصال والمالية والبنك المركزي التونسي، وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

وبعد تلاوة جميع المقترحات والملاحظات الواردة طبقا لفصول مقترح القانون، أكّد النواب على أهميتها وعلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة الفصول والتصويت عليها خاصة منها المقترحات ذات العلاقة بالجانب المالي والجبائي وذلك لضمان تناسق مضمون هذه المبادرة التشريعية مع المنظومة القانونية المعمول بها حاليا خاصة مع التشريع الجبائي الجاري به العمل. وفي هذا الاطار تمّ التذكير بأن اللجنة طلبت بمقتضى مراسلة موجهة الى السيدة وزيرة المالية بتاريخ 28 جويلية 2025 موافاتها بملاحظات كتابية حول فصول مقترح القانون المعروض في جوانبه المالية والجبائية تبعا لجلسة الاستماع لممثلي وزارة المالية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2025 دون أن تتلقى ردا في الغرض. كما تمّ التطرق الى شركات التوصيل التي تلعب دورا محوريا وهاما كوسيط بين التاجر والمستهلك حيث تم في جلسات سابقة اقتراح تضمين بعض الاحكام الخاصة بها في مقترح القانون أو الاستفسار لدى مصالح الديوان الوطني للبريد عن مستوى التقدم في اعداد كراس الشروط الخاص بشركات التوصيل. وقد تمت الإشارة، وفق مكتوب وارد عن الديوان الوطني للبريد، أن وزارة تكنولوجيات الاتصال قامت بارسال مشروع كراس الشروط الخاص بخدمة الطرود البريدية داخل التراب الوطني الى مصالح رئاسة الحكومة والذي تم اعداده بمشاركة الديوان الوطني للبريد.

هذا، وبعد التداول حول إمكانية مزيد التنسيق بخصوص المقترحات الكتابية لوزارة المالية ومتابعة مستوى التقدم في اعداد كراس الشروط الخاص بشركات التوصيل في هذه المرحلة من دراسة مقترح القانون، قررت اللجنة الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها بداية من الجلسة المقبلة مع الاخذ بعين الاعتبار لرزنامة عملها في ظل اقتراب موعد الشروع في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026. وفي سياق متصل جدّد ممثلو جهة المبادرة استعدادهم وانفتاحهم للتفاعل الإيجابي مع الملاحظات المقدمة من مختلف الأطراف في اتجاه مزيد تجويد هذه المبادرة التشريعية والوصول بها الى الغاية التي اقتُرحت من أجلها.

وفي جانب آخر من الجلسة، تم التطرق الى منهجية العمل المتصلة بكيفية التعاطي مع مقترحات القوانين المتعلقة بإحداث بلديات حيث تم التذكير في هذا الصدد بمبادرة اللجنة في اقتراح تنظيم يوم دراسي بالتعاون مع الاكاديمية البرلمانية يُخَصص للتداول حول النظام القانوني المتعلّق بإحداث البلديات على ضوء دستور 25 جويلية 2022 وذلك بحضور كل الأطراف المتدخلة وخبراء في المجال. وبعد النقاش ونظرا لعدم برمجة اليوم الدراسي المذكور الى حد الآن، قررت اللجنة برمجة جلسة استماع الى السيد وزارة الداخلية أو من يمثله، حول هذه المقترحات وحول مستوى التقدم في مراجعة مجلة الجماعات المحلية، يتم تحديد موعده مع مراعاة روزنامة عَمَل اللجنة خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

كَمَا تَمَّ إثر ذلك التداول حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (عدد 2025/10.هذا، ولضرورة تسريع العمل على النظر فيه، قررت اللجنة في الغرض برمجة جلسة تنسيقية بين مكتبيْ اللجنتيْن المعنيتيْن بدراسة هذا المقترح لضبط برنامج عملهما في الغرض.

وفي سياق آخر، وفي علاقة بالدور الرقابي للجنة، تم التعرض إلى الاحتجاجات التي تشهدها مدينة قابس حول تفاقم التلوث البيئي الناتج عن أنشطة المجمع الكيميائي حيث اقترح أحد النواب القيام بزيارة ميدانية الى المجمع الكيميائي بقابس وذلك في اطار المهام المسندة للجنة والمضمنة بالفصل 49 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

2. قـــرار اللّجنة:

- الانطلاق في مناقشة فصول مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والتصويت عليها بداية من يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025،
- برمجة جلسة استماع الى السيد وزير الداخلية أو من يمثله حول مقترحات القوانين المتعلقة باحداث البلديات ومستوى التقدم في مراجعة مجلة الجماعات المحلية، يتم تحديد موعها لاحقا.
- برمجة جلسة تنسيقية بين مكتبيْ اللجنتيْن المعنيتيْن بدراسة مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (عدد 2025/10) لضبط برنامج عملهما في الغرض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
حمدي بن صالح	**بوبكر بن يحي**